الأمم المتحدة S/2014/644

مجلس الأمن

Distr.: General
2 September 2014
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وإلى قرار مجلس الأمن ٢١١٦ (٢٠١٣) بتمديد ولاية البعثة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، وكذلك إلى تقريري عن البعثة المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤ (S/2014/598)، الذي أوصيت فيه بتمديد البعثة لمدة عام واحد، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، مع إجراء تعديلات على نواحي تركيز البعثة وقوامها. وفي ذلك التقرير، وضعت على الأمم المتحدة التزاما بدعم جهود حكومات غينيا وسيراليون وليبريا في التصدي لتفشي مرض فيروس الإيبولا بشكل فتاك أودى بحياة ما يزيد على ١ ٤٠٠ شخص في غرب أفريقيا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

ولقد ازداد تفشي فيروس الإيبولا في غرب أفريقيا في الأسابيع الأخيرة بصورة بالغة جعلت منظمة الصحة العالمية تعلن، في ٨ آب/أغسطس ٢٠١٤، أنه يشكل حالة طوارئ متعلقة بالصحة العامة وذات أهمية دولية. وتيسيرا لاستجابة دولية منسقة، عينت، في ١٢ آب/أغسطس ٢٠١٤، الدكتور دافيد نابارو ليعمل بصفته كبير منسقي منظومة الأمم المتحدة المعني بمرض فيروس الإيبولا. ولقد شرع بالفعل في بذل الجهود الرامية إلى تعبئة الوسائل التي تمس الحاجة إليها من أجل مواجهة هذه المأساة الإنسانية، بما في ذلك دعم إعادة بناء النظم الصحية التي انهارت في مواجهة وباء الإيبولا. ولقد تواجد في ليبريا في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ آب/أغسطس ٢٠١٤ في إطار زيارة إقليمية لتقييم الحالة وتقديم توصيات للمضي قدما في التصدي للوباء.

ويحدث وباء الإيبولا أثرا مدمرا على ليبريا، حيث سجلت وزارة الصحة في ٢٤ آب/أغسطس ٢٠١٤، مجموعا تراكميا لحالات الإصابة بلغ ١ ٣٧٨ حالة، أسفرت عن وفاة ٧٤٣ شخصا. وفي حين أن تفشي وباء الإيبولا بدأ أساسا كحالة طوارئ طبية، فإنه أضحى أكثر تعقيدا، وينطوي على آثار هامة وديناميات على الصعد السياسية والأمنية

030914 030914 14-60287 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

والإنسانية. ومن المتوقع أن تكون آثاره الطويلة الأمد على الناس والاقتصاد في ليبريا شديدة. وفي ٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، أعلنت الرئيسة إلين جونسون - سيرليف حالة طوارئ لمدة ٩٠ يوما، مشيرة إلى أن حجم الوباء ونطاقه يتجاوزان قدرة المؤسسات الوطنية على التصدي له، ويتطلبان اتخاذ تدابير استثنائية من أجل إنقاذ الأرواح بما في ذلك تعليق حقوق وامتيازات معينة مكفولة دستوريا، مثل تقييد الحركة وحرية التجمع. وقد صدقت السلطة التشريعية على ذلك القرار.

وتشمل التدابير الإضافية التي أعلنتها الرئيسة وقف السفر الرسمي للموظفين الحكوميين ونشر القوات المسلحة لليبريا وشرطتها الوطنية من أجل إنفاذ عزل أكثر المناطق إصابة بمرض الإيبولا في البلد. وفي الوقت نفسه، أنشأت الحكومة أيضا آليات لتنسيق عملية التصدي للوباء على الصعيدين الوطني والدولي، وخصصت أموالا لحالات الطوارئ من أجل مكافحة الإيبولا. وبناء على توصية لجنة الانتخابات الوطنية، التي أفادت بأن الإعداد للانتخابات وإجراءها في الظروف الحالية لن يكون أمرا ممكنا أو سليما، تنظر السلطة القضائية في دستورية تأجيل انتخابات مجلس الشيوخ المقرر إجراؤها في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

وعلى الرغم مما بذلته حكومة ليبريا للحد من انتشار الإيبولا، فإن الفيروس يواصل انتشاره مدفوعا بالخوف ورفض الأمر الواقع والتقاليد وانعدام ثقة الجمهور في المؤسسات الوطنية. ومما يزيد في تفاقم حالة الطوارئ الطبية الارتفاع الكبير في تكاليف الغذاء والمياه وغير ذلك من السلع الأساسية، لا سيما في المناطق المعزولة. وفي هذه الأثناء، تزداد عزلة البلدان المتأثرة بالإيبولا، مما يؤثر في كيفية الاستجابة الإنسانية له. وثمة أخطار أمنية جدية أيضا، ففي منطقة ويست بوينت الواقعة في المنطقة المعزولة من مونروفيا، وقعت حوادث أمنية عدة كان من بينها اقتحام عدد من سكان المنطقة لمركز لعزل المصابين بالإيبولا في ١٦ آب/أغسطس ٢٠١٤، بالإضافة إلى وقوع اشتباكات مميتة بين سكان المنطقة ورجال الأمن الذين يعملون على إنفاذ الحجر الصحي للمنطقة المعلن عنه في ١٩ آب/أغسطس ٢٠١٤. وفي ٢٠ آب/أغسطس ٢٠١٤، أعلنت رئيسة الجمهورية عن تدابير إضافية للحد من انتشار المرض، من بينها تطبيق حظر التجول على المستوى الوطني.

ولأزمة الإيبولا المتصاعدة تبعات جمة تستدعي من جميع شركاء ليبريا الدوليين، بمن فيهم الأمم المتحدة، أن يقوموا بتعبئة كاملة لجميع الموارد المتاحة بهدف مكافحة الوباء. وعلاوة على ذلك، وفي حين تركز الحكومة وسائر الشركاء على الإيبولا، فإن بعض العمليات التي تشكل عنصرا رئيسيا من ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا كما حددها

القرار ٢١١٦ (٢٠١٣)، قد أوقفت أو تباطأ تنفيذها إلى حد كبير، ويشمل ذلك استعراض الدستور، والمصالحة الوطنية، وإصلاح قوانين الأراضي، وبناء قدرات وكالات الأمن الوطنية، والإصلاح القانوني، وإدارة الموارد الطبيعية. ومن غير المرجح كذلك أن تجرى انتخابات أعضاء مجلس الشيوخ، التي كُلفت بعثة الأمم المتحدة بدعمها، في موعدها المقرر في شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، وفقا لما أوصيت به في تقريري المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤. وتبعا لذلك، قررت أن أخفض وجود الأفراد الذين يؤدون ما يتصل بتلك المجالات من مهام إلى عدد صغير. على أن الأمر قد يتطلب بعض التعزيزات الطبية وغيرها من تعزيزات محددة. وقد جرت استشارة حكومة ليبريا، وهي تؤيد هذه المقترحات.

وما برح وجود بعثة الأمم المتحدة في ليبريا واستمرار عملياتها فيها أمرا حيويا، بما في ذلك الأثر الرادع لأفرادها النظاميين، الذين نشروا في ١١ من ١٥ مقاطعة للبلد. وثمة دور هام على البعثة أن تؤديه في حماية المدنيين. وعلى الرغم من أن بعثة الأمم المتحدة في ليبريا لم تقم بإنفاذ عزل المناطق المصابة الذي تفرضه الحكومة ولن تقوم بإنفاذه، فإنها ستواصل تيسير توفير المساعدة الإنسانية، بما في ذلك المساعدة على توفير ظروف الأمن الضرورية، وذلك وفقا لقرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣). ويجب على البعثة أيضا أن ترصد بدقة الحالة السياسية وحالة حقوق الإنسان إبان الأزمة الراهنة، من أجل الحد من أعمال الابتزاز أو التعسف التي يمكن أن تحدث ردة لأكثر من عقد من السلام في ليبريا. وسيتواصل العمل أيضا في مجالات أخرى لولاية البعثة، حيثما أمكن ذلك. ولقد تم تثقيف جميع موظفي الأمم المتحدة في ليبريا بشأن التدابير الوقائية السليمة التي من شأنها أن تقلل من خطر الإصابة بفيروس الإيبولا، الذي لا وجود له في الهواء ويتطلب اتصالا مباشرا بالسوائل البدنية لشخص مصاب يحمل الأعراض أو المتوفى. ولذلك فإنني أثق في أن موظفي الأمم المتحدة يمكن أن يواصلوا العمل الهام الذي يضطلعون به في ليبريا.

ونظرا إلى الظروف الاستثنائية المبينة أعلاه، فإنني أوصي بتمديد تقني لولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، لفترة ثلاثة أشهر، وبأن يؤجل مجلس الأمن النظر في مقترحاتي لتمديد ولاية البعثة، على النحو المبين في الفقرات من ٩٥ إلى ٩٧ من تقريري المؤرخ ١٥ آب/أغسطس ٢٠١٤، حتى ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(توقيع) بان كي - مون